الأحكام الفقهية المتعلقة بالتمر

أفنان بنت محمد بن عبدالعزيز العلي

نوع الدراسة:	Masters
البلد:	المملكة العربية السعودية
الجامعة:	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الكلية:	كلية الشريعة بالرياض
التخصص:	الفقه
المشرف:	أ.د. صالح بن عبدالعزيز الغليقة
العام:	1434 - 1435هـ

ملخص الرسالة

الأحكام الفقهية المتعلقة بالتمر

المقدمة:

إن الحمدَ لله نحمدُه، ونستعينُه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مضلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له،

وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:
فإن العلمَ الشرعيَّ من أشرف العلوم وأسماها، والسعْيُ في التفقُّه به من أفضل الأعمال وأزكاها، بل هو علامةُ خيريَّة العبد كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((مَن يرد الله به خيرًا يفقِّهْه في الدين)).[1]

وقد مَنَّ الله عليَّ بالالتحاق بالدراسات العليا في قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولما كان من متطلَّبات إتمام مرحلة الماجستير اختيارُ موضوع ودراستُه وتقديمُه بصفته رسالة علميَّة إلى القسم - فقد أجمعتُ أمري في البحث عن "الأحكام الفقهية المتعلِّقة بالتمر"، بعدَ استخارةِ الله تعالى، ثم استشارة عدد من الأفاضل المختصين، جزاهم الله عني خيرَ الجزاء؛ وذلك لما للتمر من مكانة، فقد ورد فضلُ هذه الثَّمرة في الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى :﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا *فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [مريم: 25، 26]، وقوله تعالى :﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴾ [ق: 10]، وكان صلى الله عليه وسلم كثيرًا ما يَمدَحُ النخلةَ ويُشبّه بها، وأن ثمرتَها ليست كغيرها من الثمار، هذا بعض ما شدَّني إلى دراسة هذه الثمرة والتعمق في أحكامها، وفيما يلي بيان لأهمية الموضوع وأسباب اختياره.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهرُ أهميَّة هذا الموضوع وأسباب اختياره في أمور عدة، منها:
1- فضلُ هذه الثمرة، وما ورد في الكتاب والسنة في شأنها.

2- أن التمرَ مما يَكثُرُ تعاملُ الناس به؛ فالحاجةُ مُلحَّة في معرفة الأحكام الفقهية المتعلِّقة به في جانب العبادات، والمعاملات.

3-كثرةُ المسائل الفقهيَّة المتعلقة بها، سواء أكان منها في باب العبادات أم المعاملات.

4- أن جزئيَّاتها متناثرة في أبواب الفقه، فكان من الضروري جمعُها في مؤلَّف واحد؛ حتى يَسهُل ذلك على طالبه.

5- أن بعض المسائل المتعلقة بالتمر تُعدُّ من النوازل المعاصرة التي ينبغي على طالب العلم البحثُ فيها، وبيانُ حكمِها للناس؛ لحاجتهم إلى ذلك.

6- أن هذا الموضوع لم يُسبَقْ تسجيلُه فيما أعلمُه بعدَ استقراءِ قوائم الرسائل الجامعيَّة، وما وُجِد هو تطرُّقُ بعض الباحثين لبعض الجوانب الفقهية المتعلِّقة به مع إغفال جوانب أخرى، فكانت الحاجة ماسةً إلى وجود دراسة مستقلَّة في هذا الموضوع.

أهداف الموضوع:

1- جمعُ أحكام التمر ودراستُها وإظهارها في مؤلَّف واحد، سواء أكان منها ما يتعلق بالعبادات أم بالمعاملات.

2- الإسهامُ في إثراء المكتبة الفقهيَّة بالبحوث المتخصصة.

الدراسات السابقة:

سبَقَتِ الإشارة إلى أني لم أجد في هذا الموضوع دراسةً خاصة به مفردة، إلا أن بعض الباحثين تطرَّق إلى بعض أحكام التمر ضمنَ بحثِه في موضوع آخر؛ مثل:

1- أحكام الثمار في الفقه الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ لفضيلة الدكتور: عبدالعزيز بن محمد بن لاحق الغامدي، وقد نوقشت بتأريخ 11/ 4/ 1425 هـ. وقد قسَّم الدكتور رسالتَه إلى أربعة أبواب؛ الباب الأول جعله في أحكام الثمار في العبادات، وجعله في فصلَيْن، الأول: عن أحكام الثمار المتعلقة بالطهارة، والثاني: عن أحكام الثمار المتعلِّقة بالزكاة، وكان تطرُّقه للأحكام في الثمار عامةً، ويدخل تحتَها التمرُ في بعض أحكامِه المشتركة مع بقيَّة الثمار، بخلاف غيرها من الأحكام التي يختصُّ فيها التمر دونَ غيره، وجعل الباب الثاني في أحكام الثمار في المعاملات،

وجعله في ثمانية فصول، ذكر فيها أحكامَ الثمار المتعلِّقة بالمعاملات، مبتدئًا بالبيع، ثم الرّبا، والسَّلَم، والرَّهن وغيرها من المعاملات، وجعل البابَ الثالث في أحكام الثمار في الأطعمة، وقد جعله في خمسة مباحث تتعلَّق بالأحكام الفقهيَّة المتعلِّقة بالثمار في هذا الباب، أما الأحكامُ الواردة في باب الأطعمة، فلم يتطرَّق الدكتور حفظه الله إلى الأحكام الخاصة بالتمر - وهي كثيرة، ولها أهميتها العظمى التي لا تخفى على أحد - ولعلَّ ذلك لأن الرسالة لم تختصَّ بالتمر، ولم تُفرَدْ له وحدَه. فمَكْمنُ الاختلاف بينَ بحثي وهذه الرسالة أن التمرَ هو واحدٌ من الثمار التي درسها الدكتور وفَّقه الله، ولكن تطرُّقَه كان إلى بعض المسائل دون مسائل أخرى كثيرة تحتاج إلى رسالة مستقلَّة.

2- أحكام النبات والشجر في الفقه الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ لفضيلة الدكتور صالح بن أحمد الوشيل، ونُوقشت بتأريخ 20/ 2/ 1417 هـ، وقد اتصلت بالدكتور صالح وأفادني - جزاه الله عني خيرَ الجزاء - أنه درس في أحكام النبات والشجر دون التطرُّق إلى أحكام الثمار بتاتًا، بل وأخبرني أنه نصَّ على ذلك في مقدمة رسالته.

3- أحكام النخيل في الشريعة الإسلامية؛ للدكتور فهد بن حمود العصيمي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المغرب - الدار البيضاء، وقد قرأته كاملًا، ووجدته مكوَّنًا من ست وتسعين صفحة بالفهارس[2]، تناول فيه الدكتور حفظه الله بعضَ الأحكام المتعلِّقة بالنخل والتمر، جعل البابَ الأول عن فَضْل النخيل، وذكَر الأدلة من الكتاب والسنة على ذلك، ثم الباب الثاني في أحكامِ شرعيَّة عن النخيل وثمرتها، تكلَّم فيه عن بعض مسائل الربا وبعض مسائل الزكاة المتعلِّقة بالنخيل والتمور، والسَّلَم وغيرها من المسائل الفقهيَّة لكن باختصار شديد، وتجاوز لبعض المسائل المهمة، ثم تكلَّم في الباب الثالث عن زراعة النخيل وتنميتِها وفوائدها، ثم تكلَّم عن أهمّ مراكز أشجار النخيل في المملكة، وعرض بعض مشكلات النخيل وحلولها، ثم ختم بحثَه بخاتمة كان مما قال فيها: "وتعرَّضتُ لبعض الأحكام الشرعية التي لها عَلاقة بالنخل وثمرتها، ثم عرجْتُ على الطريقة المُثْلى لزراعة النخل مع بيان الفوائد التي تعود من زراعة النخل، وفي الواقع أن هذه الشجرة المباركة فيها خير كثير"، وفعلًا هذا ما لحظته في بحثه وفَّقه

الله؛ فهو مُتناولٌ لبعض الأحكام، كما توسَّع في ذكر أمور كثيرة لا عَلاقة لها بالأحكام الفقهية؛ كذكر النخيل في المملكة وما يتعلق بها، وقد تواصلت مع الدكتور وتناقشت معه حول بحثه، فقال لي ناصحًا: إن موضوع التمر بحاجة إلى دراسة مفرَدَةٍ، وأنا لم أوفِ بذلك في بحثي، وحثَّني على البحث في أحكام التمر، وبخاصة من جميع الجوانب الفقهية.

منهج البحث:

المنهجُ الذي سوف أتبعُه إن شاء الله في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك وَفْق ما يلي:

1- تصوير المسألة المراد بحثُها قبل بيان حكمها؛ ليتضحَ المقصود من دراستها.

2- إذا كانت المسألةُ من مواضع الاتفاق، فأذكرُ حكمَها بدليلِه، مع توثيق ذلك من مظانِّه المعتبرة.

3- إذا كانت المسألةُ من مسائل الخلاف أتبعُ ما يلي:
أ- تحرير محلّ الخلاف إذا كانت بعضُ صور المسألة محلَّ خلاف، وبعضُها محلَّ اتفاق.
ب- ذكر الأقوال الواردة في المسألة، وبيان مَن قال بها من أهل العلم، و يكون عرضُ الخلاف حسب الترتيب الزمني للمذاهب الفقهيَّة.
ج- الاقتصار على المذاهب الفقهيَّة المعتبَرة، مع العناية بذكر ما تيسَّر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم أَقِفْ على المسألة في مذهبِ ما أَسْلُكُ مسلكَ التخريج.
د -توثيقُ الأقوال من كتب المذهبِ نفسِه.
هـ -جمعُ أدلة الأقوال، مع بيان وَجْه الدِّلالة، وذكر ما يردُ عليها من مناقشات، وما يُجاب به عنها.
و -الترجيحُ، مع بيان سببه، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.

4- الاعتمادُ على أمَّهات المصادر والمراجع الأصيلة.

5- التركيز على موضوع البحث وتجنُّب الاستطراد.

6- العناية بضرب الأمثلة وبخاصة الواقعية.

7- تجنب ذكر الأقوال الشاذَّة.

8- الرجوع إلى المصادر الخاصة بالقضايا الطبّيَّة.

9- عزو الآيات بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

10- تخريج الأحاديث، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدِهما، فإن كانت كذلك أكتفي حينئذ بتخريجه منهما.

11- تخريج الآثار من مصادرها الأصيلة، والحكم عليها.

12- التعريف بالمصطلحات الغريبة الواردة في البحث.

13- العناية بالقواعد العربيَّة والإملاء وعلامات الترقيم.

14- تكون الخاتمةُ عبارةً عن ملخَّص للرسالة؛ يُعطي فكرةً واضحة عما تضمَّنته الرسالة، مع ذكر أبرز النتائج وأهم التوصيات.

15- ترجمة الأعلام غير المشهورين.

16- الفهارس، وتشتمل على:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام المُترجَم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	3
التمهيد	17
الفصل الأول: الأحكام المتعلقة بالتمر في الطهارة.	26
المبحث الأول: حكم الوضوء بنبيذ التمر	26
المبحث الثاني: حكم التمر إذا سقي بالنجاسة أو سمد بها	35
المبحث الثالث: سقي النخيل بمياه المجاري	39
المطلب الأول: حكم سقي التمر بمياه المجاري قبل التنقية:	39
المطلب الثاني: حكم سقي التمر بمياه المجاري بعد التنقية:	39
المطلب الثالث: حكم التمر الذي سقي بمياه المجاري قبل تنقيتها.	44
المطلب الرابع: حكم التمر الذي سقي بمياه المجاري بعد تنقيتها.	44
المبحث الرابع: أكل التمر للنفساء ومَن ضربها الطلق.	45
المبحث الخامس: حكم الاستجمار بالتمر أو نواه	47
الفصل الثاني: الأحكام المتعلقة بالتمر في الزكاة والصيام	51
المبحث الأول: زكاة التمر	51
المبحث الثاني: مقدار الزكاة الواجب إخراجها من التمر	57
المبحث الثالث: وقت وجوب زكاة التمر ووقت إخراجه	60
المطلب الأول: وقت وجوب زكاة التمر.	60
المطلب الثاني: وقت إخراج زكاة التمر	64
المبحث الرابع: تعجيل زكاة التمر وتأجيله، وفيه مطلبان.	66
المطلب الأول: تعجيل زكاة التمر.	66
المطلب الثاني: تأجيل زكاة التمر	70
المبحث الخامس: تأثير ضم التمر بعضه إلى بعض على زكاته	74
المطلب الأول: ضم أنواع التمر بعضها إلى بعض لإكمال النصاب.	74
المطلب الثاني: كيفية تزكية الشريكين في التمر	75
المطلب الأول: تلف التمر قبل الوجوب.	79
المطلب الثاني: تلف التمر بعد الوجوب.	79
المبحث السادس: مسقطات زكاة التمر، وفيه مطلبان	79
المبحث السابع: خرص التمر، وفيه ثلاثة مطالب	80
المطلب الأول: صفة الخرص	80
المطلب الثاني: حكم الخرص.	80
المطلب الثالث: العدد المعتبر في الخارص وشروطه	85
المطلب الثالث: شروط الخارص.	87
المبحث الثامن: إخراج زكاة الفطر من التمر ومقداره	89
المبحث التاسع: الفطر على تمرات	94
المبحث العاشر: التسحر على تمرات	97
المبحث الحادي عشر: حكم أكل التمر قبل الخروج لمصلى العيد	98
المبحث الثاني عشر: الإكثار من أكل التمر بنية التقرب إلى الله تعالى	100

المبحث الثالث عشر: الأكل من التمر الذي يوزع في الحرم لمن كان من آل محمد	102
الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بالتمر في المعاملات	110
المبحث الأول: بيع التمر على رؤوس النخل.	111
المطلب الأول: بيع التمر قبل بُدوّ صلاحه	111
المطلب الثاني: بيع التمر بعد بدو صلاحه.	118
المبحث الثاني: بيع النخل بعد التأبير وقبله.	121
المبحث الثالث: جذاذ التمر	128
المبحث الرابع: حكم التفاضل في بيع التمر بالتمر إذا اختلفا في الجودة.	129
المبحث الخامس: بيع المزابنة	132
المبحث السادس: بيع العرايا	139
المبحث السابع: السَّلَم في التمور	153
المبحث الثامن: بيع الخليط من التمر.	169
المبحث التاسع: بيع صُبْرة التمر المجهولة القدر.	171
المبحث العاشر: حكم بيع التمر والنَّوَى مجتمعين ومفترقين	173
المطلب الأول: بيع التمر بالنوى بتمر فيه نوى	173
المطلب الثاني: بيع التمر بدون نوى	174
المطلب الثالث: بيع التمر بالنوى بتمر ليس فيه نوًى	175
المبحث الحادي عشر: بيع التمر لمن يتخذه مسكرًا.	177
المبحث الثاني عشر: إخراج الكفارة من التمر.	181
المبحث الثالث عشر: جعل التمر صداق المرأة.	184
المبحث الرابع عشر: تعيين التمر في المصراة.	190
المبحث الخامس عشر: رهن التمر.	194
المبحث السادس عشر: وقف التمر	195
المبحث السابع عشر: هبة التمر	197
المبحث الثامن عشر: كيفيَّة قبض التمر	201
الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بالتمر في الأطعمة	202
المبحث الأول: تحنيك المولود بالتمر عند ولادته	203
المبحث الثاني: شرب نبيذ التمر	208
المبحث الثالث: قران التمر	211
المبحث الرابع: شق التمرة وتفتيشها	215
المبحث الخامس: أحكام تمر العجوة	217
المبحث السادس: تمر العجوة إذا غرس في غير المدينة	220
المبحث السابع: أحكام سائر تمر المدينة	223
المبحث الثامن: أخذ نوى التمر الذي أكله العائن	226
الفصل الخامس: أحكام النوازل المتعلقة بالتمر	229
المبحث الأول: استخدام نوى التمر لإعادة الرحم إلى مكانه	231
المبحث الثاني: استعمال الكحل المصنوع من نوى التمر المحروق	234
المبحث الثالث: استخدام نوى التمر كفحم لصياغة الحلي.	236
المبحث الخامس: العلف من نوى التمر.	240
المبحث السادس: حكم اتِّخاذ النخل والتمر على رؤوسه للزينة	241
المبحث السابع: حكم استخدام التمر في تصنيع الأثاث المنزلي والأخشاب.	243
المبحث الثامن: استعمال التمر في خلطات التزيين	246

المبحث التاسع: وضع اللوز ونحوه داخل التمر	250
المبحث العاشر: أثر الأصباغ التي يدهن بها التمر.	254
المبحث الحادي عشر: أثر المبيدات على التمر.	255
المبحث الثاني عشر: أثر الصناعة على التمر	258
المطلب الأول: المقصود من صناعة التمر	258
المطلب الثاني: أثر الصناعة على التمر في أحكام الربا.	258
المطلب الثالث: أثر الصناعة على التمر في سائر أحكامه الأخرى.	262
المبحث الثالث عشر: التداوي بالتمر وعصيره.	263
المبحث الرابع عشر: حكم استخدام نواة التمر في تنظيف وتطهير جثث الموتى	268
الخاتمة.	271
الفهارس.	274
فهرس الآيات	275
فهرس الأحاديث والآثار.	278
فهرس الأعلام.	283
فهرس المصادر والمراجع	285
فهرس الموضوعات.	313

[1]أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب العلم، باب: مَن يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفقِّهْه في الدين (71) ، ومسلم في صحيحه؛ كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة.(1073)

[2]حصلت على نسخة إلكترونية منه.

https://www.alukah.net/library/0/101907/#ixzz6PHL2xOxY